المختصر

في الاقتصاد والمناجمنت

للسنة الثالثة ثانوي

شعبة: التسيير والاقتصاد

- ✓ **ملخص شامل لجميع الدروس في شكل مخططات**
- ✓ **وضعيات تقويمية بالحل خاصة بكل درس**

من إعداد الأستاذ: رضـا موسـى

تم التحميل من موقع الجزائر
WWW.DZPEN.COM

أدعية المراجعة والامتحانات

1- دعاء قبل الحفظ:

- (اللهم إني أسألك فهم النبيين وحفظ المرسلين والملائكة المقربين اللهم اجعل ألسنتنا عامرة بذكرك وقلوبنا بخشيتك وأسرارنا بطاعتك إنك نعم المولى ونعم النصير).

2- دعاء بعد الحفظ:

- (اللهم إني أستودعك ما قرأت وما حفظت وما تعلمت فرده لي عند حاجتي إليه إنك على كل شيء قدير وحسبنا الله ونعم الوكيل).

3- دعاء التوجه إلى الامتحان:

-(اللهم إني توكلت إليك وأسلمت أمري إليك لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك).

4- دعاء بدء الإجابة:

-(رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل العقدة من لساني يفقهوا قولي).

5- دعاء عند تعسر الإجابة:

-(لا اله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين).

6- دعاء الانتهاء من الإجابة:

-(الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله).

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1-المبادلة

1-1. تعريف المبادلة

هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر وهي تعتبر همزة وصل بين منتج السلعة ومستهلكها. أو من خلال الوسطاء (تجار الجملة وتجار التجزئة).

1-2.أشكال المبادلة

أ– المقايضة: هي أول شكل من أشكال المبادلة، وتعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة دون استعمال النقود.

عيوب المقايضة:

- عدم التوافق بين رغبات الأفراد
- صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة من حيث طبيعتها أو حجمها.
- صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى.
- صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع.
- عدم قابلية السلع للتخزين.

2-النقـــود

2-1. تعريف النقـود

يمكن تعريف النقود وظيفيا أن "النقود هي كل ما تفعله النقود" وهذا يعني أيّ وسيط يمكن أن يصبح نقود بحيث يكون قادرا على القيام بوظائف النقود ويحظى بالقبول العام.

2-2. خصائص النقـود

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع
- تكون نادرة سلبيا.
- تتمتع بثبات نسبي في قيمتها.
- قابلة للتجزئة دون انخفاض لقيمتها.
- وحداتها متماثلة.
- أن تكون سهلة الحمل والاحتفاظ بها.
- قابلة للتخزين أي ليست سهلة التلف

2-3.وظائف النقـود

ا– وسيط للمبادلة: ليس الهدف من النقود استهلاكها مباشرة بل هي وسيلة مستخدمة للحصول على السلع والخدمات والأصول المالية دون اللجوء إلى المقايضة.

ب– مقياس للقيمة: تستخدم النقود كوحدة حساب أو معيار مثل المتر واللتر،فالنقود تستعمل لقياس قيمة جميع السلع والخدمات المتداولة داخل الاقتصاد الوطني.

ج– مستودع (مخزن) للقيمة: تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها وبسهولة حفظها ويحتفظ الأشخاص بالنقود لا لذاتها بل بغرض ادخارها من أجل إنفاقها في المستقبل في شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية.

د– وسيلة للمدفوعات الآجلة: تستخدم النقود كأداة لدفع جميع المستحقات في المستقبل سواء كانت نتيجة الاقتراض أو نتيجة عن عمليات البيع على الحساب.

2-4. أشكال النقـود

ا– النقود المعدنية: (La monnaie métallique): هي تلك النقود المسكوكة من المعدن كالذهب أو الفضة أو البرونز والتي استخدمت كوسيط للتبادل وهي نوعان:

- نقود معدنية كاملة: وفيها تتساوى قيمتها القانونية مع قيمتها كمعدن.
- نقود معدنية مساعدة: وفيها تفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن المصنوعة منه.

ب– النقود الورقية (La monnaie fiduciaire): هي نقود قانونية (إلزامية) يصدرها البنك المركزي، حيث أن الدولة تفرض على الأشخاص تداولها دون أن يكون لهم الحق في تحويلها إلى ذهب أو فضة.

ج–النقود المصرفية (الخطية scripturale): هي نقود يصدرها البنك التجاري وهي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في البنك ويلتزم البنك بدفع مبلغ معين من النقود للمودع أو لأوامره عند الطلب وتستعمل الصكوك (الشيكات) أو أوامر الدفع الأخرى في التداول هذا نوع من النقود.

د– النقود الالكترونية (الرقمية La monnaie électronique): وهي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط الكترونية ومن خصائصها أنها تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الانترنت وللعمل بها يجب أن تتوفر على ثلاثة أطراف وهم: الزبون، البائع، البنك الذي يتعامل إلكترونيا عبر الانترنت.

2-5. إصدار النقـود

ا– إصدار النقود الورقية و المعدنية: يعود للدولة وحدها حق إصدارها ويفوض ممارسة هذا الحق للبنك المركزي دون سواه.

ب– إصدار النقود الخطية و الالكترونية: تقوم البنوك التجارية بإصدارها وذلك تحت رقابة البنك المركزي.

2-6. الكتلة النقدية

ا– تعريفها: هي مجموعة الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين

ب– مكوناتها: تتكون من:

- النقود القانونية: وتشمل الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة وسميت قانونية لأن القانون اصبغ عليها صفة الشرعية والقدرة على تسوية الديون وتمثل قمة السيولة.
- النقود الائتمانية: وهي نقود غير قانونية، وهي عبارة عن التزام من المصارف التجارية لدفع مبالغ معينة من النقود القانونية لصالح مختلف الأعوان الاقتصاديين عند الطلب، وتشمل جميع الودائع الجارية باستثناء الودائع الادخارية والودائع لأجل

وضعية تقويمية

الوضعية: إنّ خلق النقود هي العملية التي يتم من خلالها زيادة المعروض النقدي لبلد ما حيث يمكن للبنك المركزي أن يقدم أموالا جديدة للاقتصاد وتقوم البنوك التجارية تحت رقابته من زيادة حجم الأموال العامة عن طريق الائتمان ويقوم البنك المركزي بالتحكم في كمية المعروض النقدي من خلال قياسه في تواريخ مختلفة.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء على ما درست اجب على ما يلي:

1) ما هي الجهات المسئولة عن إصدار النقود بمختلف أشكالها ؟
2) ماذا نقصد بالمعروض النقدي ؟ عرفه هذا المعروض النقدي ؟

Enseignant Moussa Ridha
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

ثانويـــة: مزهـــودي إبراهـــيم–تبســـة | المـــــــادة: اقتصاد وماتجمنت | السنـة الدراسيـــة: 2022/2021

الأستـــــاذ: مـوســـــى رضـــــا | ملخص الوحـدة (02): السوق والأسعار | المستـــــــــــوى: 3 ت ق

1-السـوق

1- تعريف السوق: هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الوسطاء لتبادل السلع والخدمات وليس بالضرورة أن يكون المكان حيز جغرافي فقد يكون غير ذلك كالانترنت في وقتنا الحالي.

2-الأسعار

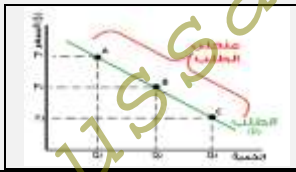
1-2.تعريف السعر: هو عبارة عن التعبير النقدي لقيمة السلعة أو الخدمة.

2-2.العناصر المحددة للسعر

1- الطلب:

- تعريف الطلب: الطلب على سلعة ما هو عبارة عن الكمية المطلوبة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة
- قانون الطلب: هو العلاقة العكسية التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها.

العوامل المؤثرة في الطلب	☐ سعر السلعة المعينة. ☐ أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة). ⊙ الدخل النقدي للمستهلك. ⊙ الأوضاع الاجتماعية والثقافية مثل العادات والتقاليد



• مرونة الطلب

أ) مرونة الطلب السعرية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها ويعبر عنها بالعلاقة:

مرونة الطلب السعرية = Δ النسبي للكمية المطلوبة / Δ % لسعر نفس السلعة	$e_d = \frac{\Delta\%Q}{\Delta\%P} = \frac{\Delta Q}{Q} / \frac{\Delta P}{P}$
التغير النسبي للكمية = (كمية المقارنة – كمية الأساس) ÷ كمية الأساس.	$\frac{\Delta Q}{Q} = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}$
التغير النسبي للسعر = (سعر المقارنة – سعر الأساس) ÷ سعر الأساس.	$\frac{\Delta P}{P} = \frac{P_2 - P_1}{P_1}$

- إن إشارة مرونة الطلب السعرية تكون سالبة فهي تدل على العلاقة العكسية التي تربط بين الكميات المطلوبة من السلعة مع سعرها ولذا نأخذها بالقيمة المطلقة.

ed	>1 اكبر	<1 أقل	= 1	= 0
حالاتها	الطلب كثير المرونة	الطلب قليل المرونة	الطلب متكافئ المرونة	الطلب عديم المرونة

ب)مرونة الطلب التقاطعية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ سعر سلعة أخرى بديلة أو مكملة

مرونة الطلب التقاطعية = Δ % للكمية المطلوبة / Δ % لسعر سلعة أخرى	$e_{xy} = \frac{\Delta\%Q_x}{\Delta\%P_y} = \frac{\Delta Q_x}{Q_x} / \frac{\Delta P_y}{P_y}$
التغير النسبي للكمية = (كمية المقارنة – كمية الأساس) ÷ كمية الأساس.	$\frac{\Delta Q_x}{Q_x} = \frac{Qx_2 - Qx_1}{Qx_1}$
التغير النسبي للسعر = (سعر المقارنة – سعر الأساس) ÷ سعر الأساس.	$\frac{\Delta P_y}{P_y} = \frac{Py_2 - Py_1}{Py_1}$

e_{xy}	موجبة	سالبة	معدومة
	متبادلتين	متكاملتين	مستقلين

ج) مرونة الطلب الدخلية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك.

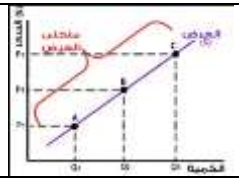
مرونة الطلب الدخلية = Δ % للكمية المطلوبة / Δ % للدخل النقدي	$e_R = \frac{\Delta\%Q}{\Delta\%R} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta R}{R}}$
التغير النسبي للكمية = (كمية المقارنة – كمية الأساس) ÷ كمية الأساس	$\frac{\Delta Q}{Q} = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}$
التغير النسبي للدخل = (دخل المقارنة – دخل الأساس) ÷ دخل الأساس	$\frac{\Delta R}{R} = \frac{R_2 - R_1}{R_1}$

eR	سالبة	موجبة	>1	<1
نوع السلعة	السعر سلعة دنيا منخفضة	سلعة عادية	عادية (سلع كمالية)	عادية (سلع ضرورية)

2- العرض:

- تعريف العرض: هو الكمية المعروضة من سلعة ما عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.
- قانون العرض: يعبّر عن العلاقة الطردية التي تربط بين الكمية المعروضة من سلعة ما وسعرها.

العوامل المؤثرة في العرض	☐ سعر السلعة المعينة. ☐ أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة). ✧ أسعار عوامل الإنتاج. ✧ توقعات المنتجين



د) مرونة العرض: هي درجة استجابة عرض سلعة معينة للتغيير الذي يطرأ على سعرها.

مرونة العرض = Δ النسبي للكمية المعروضة / Δ % لسعر نفس السلعة	$e_s = \frac{\Delta\%Q}{\Delta\%P} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}}$
التغير النسبي للكمية = (كمية المقارنة – كمية الأساس) ÷ كمية الأساس.	$\frac{\Delta Q}{Q} = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}$
التغير النسبي للسعر = (سعر المقارنة – سعر الأساس) ÷ سعر الأساس.	$\frac{\Delta P}{P} = \frac{P_2 - P_1}{P_1}$

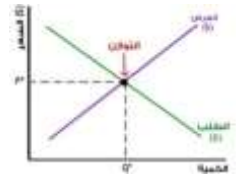
- إشارة مرونة العرض تكون موجبة فهي تدل على العلاقة الطردية التي تربط الكميات المعروضة من السلعة مع سعرها.

es	>1 اكبر	<1 أقل	= 1	= 0
حالاتها	عرض كثير المرونة	عرض قليل المرونة	عرض متكافئ المرونة	عرض عديم المرونة

3-سعر التوازن

تعريفه:

هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة ما مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة. ويحدد بيانيا عندما يتقاطع منحى العرض مع منحى الطلب



Ensaignant Moussa Rida
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1-النظام المصرفي

تعريف النظام المصرفي

هو مجموعة البنوك المعتمدة التي تتعامل بالائتمان في بلد ما ويختلف النظام المصرفي من بلد إلى آخر حسب نوع النظام الاقتصادي السائد.وبصفة عامة يشتمل على: المصارف التجارية، المصارف المتخصصة، والمصرف المركزي حيث يقف هذا الأخير على قمة هذا النظام.

2-البنوك

تعريف البنوك

أ) لغة: أصل كلمة بنك: كلمة بنك هي إيطالية (Banco) وتعني المصطبة التي يجلس عليها الصرّافون لتبادل العملات، وبعد ذلك أصبح المقصود بها المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتبادل العملات وفي الأخير أصبحت كلمة بنك تشير إلى المكان الذي تتم فيه المتاجرة بالنقود.

أما كلمة مصرف فهي الكلمة العربية المقابلة لكلمة بنك والمصرف هو اسم المكان الذي يتم فيه الصرف وجمعها مصارف

ب) إصطلاحا: البنك هو مؤسسة هدفها التعامل في النقود والائتمان حيث يقوم المصرف بتجميع النقود الفائضة عن مختلف حاجيات الأعوان الاقتصاديين من أجل إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة

أنواع البنوك

1– البنك المركزي (بنك الجزائر): هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويحكمه التشريع التجاري، تملك الدولة رأسماله ويقع مقره في الجزائر العاصمة ويمكنه أن يفتح فروعا له في كل المدن وهدفه الرئيسي خدمة المصالح الاقتصادية العامة للدولة ولا يتعامل مع الأفراد.

أ– وظائف البنك المركزي

- بنك الإصدار: له الحق في إصدار العملة النقدية
- بنك البنوك: يقدم القروض للبنوك التجارية، وتسوية الحسابات بين البنوك عن طريق المقاصة، وإعادة خصم الأوراق التجارية.
- بنك الحكومة: يقوم بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بالإدارة الحكومية ويتولى تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة.
- الترخيص لفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الاعتماد.
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية خاصة في مجال العمليات مع الزبائن.

2– البنوك التجارية (بنوك الودائع): تعتبر أقدم المصارف نشأة وهي أساس أي نظام مصرفي، وهي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد والهيئات وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه، وهي تقوم بعمليات القرض.

3– المؤسسات المالية (بنوك القروض طويلة الأجل): هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور (الودائع) وهي تعتمد أساسا على رأسمالها وعلى المدخرات طويلة الأجل.

4– البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال): هي بنوك حديثة النشأة نسبيا حيث ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والسكن وهذه المجالات تحتاج إلى استثمار طويل الأجل مقابل فائدة وكذلك تمويل المشاريع المختلفة عن طريق الاشتراك في رأسمالها.

3-العمليات المصرفية

3. 1– قبول الودائع: الودائع هي مبالغ مالية يضعها الزبون في حسابه البنكي. وتصنف الودائع إلى:

أ) الودائع تحت الطلب (الجارية): هي الودائع التي يحق لأصحابها سحبها متى أرادو دون إعلام مسبق للبنك وهي خالية من الفوائد وتتمثل في:

- ❖ حساب الصكوك: هو حساب شائع الاستخدام بين الأفراد (الموظفين). ويجب أن يكون رصيده دائنا، حيث لا يستطيع صاحب الحساب أن يسحب أكثر من رصيده الموجب، ولا تدفع البنوك عليه فوائد.
- ❖ الحساب الجاري: يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال و المؤسسات الصناعية والتجارية، ويمكن أن يكون رصيده دائنا، لا تدفع عليه البنوك فوائد كما يمكنه أن يصبح مدينا، أي قرض من البنك ويأخذ مقابل هذه العملية فوائد

ب) ودائع للأجل: هي ودائع يودعها أصحابها في المصارف لأجل قصير عادة، ولا تسترد قبل موعد استحقاقها، وتحقق للمودع هدفين يتمثل الأول في الحصول على فائدة مقابل توظيف مبلغ في المصرف والثاني يتمثل في إمكانية الحصول على السيولة في الوقت المناسب (بعد إشعاره).

ج) الودائع الادخارية (ودائع بإخطار): هي ودائع يودعها أصحابها في المصارف لأجل طويل مقابل فائدة، ولا يحق للمودع سحب أي مبلغ من الوديعة قبل حلول تاريخ الاستحقاق إلا بشروط معينة.

3–2 توظيف الأموال:

- ❖ الائتمان: يعتبر من أهم المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية، وله عدة صور أهمها:

أ– اعتمادات الصندوق: تسمى بهذا الاسم لأنها تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين لقاء حصول المصرف على فائدة محددة، و كذلك القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية.

ب– القرض بضمان أوراق تجارية أو مالية: ويكون هذا مقابل فائدة معينة.

ج– خطابات الضمان: وهي عقود كتابية يتعهد بموجبها البنك بكفالة العميل في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث وذلك مقابل عمولة يتقاضاها البنك من العميل.

د– الاعتماد المستندي: هو عبارة عن تعهد من طرف البنك بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي في حالة قيام هذا الأخير بالتجهيز الفعلي للسلع، ويستلم المصدر قيمة السلع في بلده من طرف بنك آخر موجود في نفس بلد المصدر مقابل عمولة يتقاضاها.

هـ– الخصم وإعادة الخصم: الخصم هو تسديد قيمة الورقة التجارية قبل تاريخ استحقاقها مقابل جزء من قيمتها يسمى مبلغ الخصم.

أما إعادة الخصم فهو قيام المصرف التجاري بإرسال الورقة التجارية المخصومة سابقا قبل تاريخ استحقاقها إلى بنك آخر من اجل إعادة خصمها من جديد.

وضعية تقويمية

الوضعية: توجه سمير إلى المؤسسة الوطنية للإيجار المالي (SNL) بغية توظيف مبلغ من المال لمدة طويلة بغرض الحصول على فوائد معتبرة في المدى الطويل وهذا من اجل شراء مسكن مستقبلا، لكن مسؤول الزبائن لديها اخبره أن هذه المؤسسة لا تقبل الودائع وإنما يمكنها أن تمنح له قرضا فقط، فنصحه أن يتوجه إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP المتخصص في هذا المجال.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء على ما درست اجب على ما يلي:

1) ما نوع المؤسسة الوطنية للإيجار المالي، عرفها
2) ما نوع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، عرفه
مبلغ بعد إيداعه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، عرفه

Enseignant: Moussa Riana
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

/التجارة الخارجية

1- تعريف التجارة الخارجية

التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع والخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة

2-أسباب قيام التجارة الخارجية

- ❖ عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع و الخدمات.
- ❖ توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة
- ❖ إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي وأخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.
- ❖ من مصلحة الدولة أن تتخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقل وتصدير فائض منه، وتقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية أعلى.ويقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج سلعة ما تكاليف إنتاج هته السلعة في بلد ما منسوبة إلى تكاليف إنتاج سلعة أخرى في نفس البلد أو منسوبة إلى تكاليف إنتاج نفس السلعة في بلد أخر.

3- أهمية التجارة الخارجية

تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا والايجابيات التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة، ومن صعوبة واستحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى

4- سياسة التجارة الخارجية

هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

مبدأ حرية التجارة	مبدأ الحماية
يدعو هذا المبدأ إلى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية وعدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج وبين السلع المنتجة محليا، وهذا لتحقيق أهداف معينة منها: ■ الاستغلال الأمثل والعقلاني للثروات. ■ انخفاض أسعار مختلف السلع والخدمات. ■ الحد من الاحتكار. ■ إنعاش التجارة الخارجية بين دول العالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي.	يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة منها: ■ حماية الصناعات المحلية الناشئة. ■ حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة. ■ زيادة إيرادات الخزينة العمومية. ■ تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

5- ميزان المدفوعات

5-1- تعريفه

هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما والغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة ويقوم على مبدأ القيد المزدوج.

5-1- مكوناته

1) الحساب الجاري: يتضمن 3 عناصر هي:

أ) الميزان التجاري: يتضمن حركة الصادرات من السلع والتي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة) والواردات من السلع والتي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة).

ب) ميزان الخدمات: ويتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة) والواردات من الخدمات (معاملات مدينة) ومن أمثلة الخدمات:النقل والتأمين..الخ

ج) ميزان التحويلات من جانب واحد: التحويلات الآتية من الخارج تسجل في جانبه الدائن والتحويلات نحو الخارج تسجل في الجانب المدين

2) ميزان رؤوس الأموال: ويتضمن العناصر التالية:

– تغيرات أصول البلد في الخارج وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد	الاستثمارات المباشرة.
المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية	استثمارات المحفظة في الخارج

3) حساب الاحتياطات الرسمية: ويتضمن:

ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب	حقوق السحب الخاصة.
الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد	احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي

5-3- توازنه

أ) حالة التوازن: معناها أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي وهذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد.

ب) حالة وجود فائض: وهي تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي وهذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي وكذلك يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة. ولإعادة الحالة إلى التوازن تقوم الدولة بزيادة الأصول من الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة الفائض

ج) حالة وجود عجز: أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وهي الحالة الأخطر والأكثر شيوعا في العالم وهذا يدل على أن الدولة تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به مواردها. ولإعادة الحالة إلى التوازن تقوم الدولة بتخفيض الأصول من الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج بمقدار قيمة العجز.

6-المنظمة العالمية للتجارة

6-1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة

هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تهتم بالقوانين التجارية ما بين الدول وتعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية، تأسست هذه المنظمة في 01 جانفي 1995 مقرها سويسرا وقد حلت محل الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.(جات)

6-2- دور المنظمة العالمية للتجارة

أ – تحرير التجارة الدولية: تعمل على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الحرية ومعاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية.

ب – مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول: ويتم ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية، ومراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.

تجارية الدولية: في حالة حدوث نزاع تجاري بين طرفين (ناتج عن المخالفات أو خرق الاتفاقيات التجارية الدولية)

Ensei gnant Moussa Richa
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

وضعية تقويمية-01

الوضعية تسعى الحكومة الجزائرية إلى ضبط عمليات التجارة الخارجية وحماية الإنتاج الوطني للتقليل من فاتورة الواردات من اجل مجابهة الأزمة المالية الراهنة من خلال وضع قائمة بأسماء المواد الممنوعة من الاستيراد والتي بلغت 851 مادة ابتداءً من شهر جانفي (2018) المقبل مستعملة عدة وسائل كالرفع من الرسوم الجمركية.

(جريدة الشروق 2017/12/28)

المطلوب: بالاعتماد على الوضعية وعلى ضوء مادرست اجب عن الأسئلة التالية:

1) ماذا نعني بالتجارة الخارجية .
2) ماهي السياسة المتبعة في مجال التجارة الخارجية في هذه الحالة ؟ اشرحها وبين أهدافها.
3) ماهي تدعيات هذه السياسة على الاقتصاد الوطني.

وضعية تقويمية-02

الوضعية: يفرض قانون التجارة الدولية أن على كل دولة أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يمكنها أن تنتجها بتكلفة نسبية أقل، وأن عليها أن تستورد السلع التي تنتجها بتكلفة عالية نسبيا، وبالتالي، فإن الميزة النسبية وليس المطلقة هي ما يجب أن يفرض أنماط التجارة، وعليه إذا سادت التجارة الحرة فان كل دولة عليها أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تكون تكاليف إنتاجها اقل نسبة إلى الدولة الأخرى، كما يتحتم على كل بلد استيراد السلع التي يتنازل عن إنتاجها من باقي الدول التي تملك ميزة نسبية في إنتاجها.

(source: https://www.jamhara.com)

المطلوب: بالاعتماد على الوضعية وعلى ضوء ما درست اجب على الأسئلة التالية:

1) عرف العملية الاقتصادية المقصودة من الوضعية؟
2) ذكر في الوضعية سبب من أسباب قيام التجارة الخارجية، اشرحه ؟
3) ذكر في الوضعية احد مبادئ سياسة التجارة الخارجية، اشرحه، ثم بين أهدافه.
4) اشرح الحالات التي يكون عليها ميزان المدفوعات
5) مالفرق بين الميزان التجاري وميزان الخدمات

Enseignant Moussa Riha

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1- تعريف الصرف

مبادلة عملة دولة مقابل عملة دولة أخرى مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات

2- أسباب الصرف

تنشأ الحاجة إلى الصرف الأجنبي عندما تنشأ تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية مثل التجارة الخارجية زيارة البقاع المقدسة البعثات التعليمية بالخارج، تبادل رؤوس الأموال...الخ.

3- سوق الصرف

1-3-تعريف سوق الصرف

هو السوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملتان الأجنبية المختلفة ويقصد به أيضا شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشاركة في مجال الصرف هي:

- المصدرون ، المستوردون، السياح ...الخ
- البنوك التجارية
- سماسرة الصرف الأجنبي
- البنك المركزي

2-3-أنواع سوق الصرف

أ) سوق الصرف بين البنوك: هو سوق محلي للصرف تتعامل فيه مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية داخل البلد الواحد.

ب) السوق العالمي للصرف :هو عبارة عن مختلف المراكز الصرف الأجنبية المنتشرة عبر أنحاء العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال الحديثة وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للصرف. وأهم هذه المراكز نجد مركز نيويورك، لندن، زيوريخ، طوكيو، فرانكفورت، هونغ كونغ....الخ

4- سعر أو معدل الصرف

سعر إحدى العملتين بدلالة الأخر وبمعنى أخر هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة دولة أخرى.

وهو الذي يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية

5- أنظمة الصرف

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن(المتغير)
في ظل نظام الصرف الثابت تتدخل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي نعقد بها معظم صفقات هذا البلد) أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم ويطلق عليها مصطلح "سلة العملات".	في ظل نظام الصرف المرن تتحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملة دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف.

6- سياسة سعر الصرف

هي مجموعات الإجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغي

1-6-أهداف سياسة الصرف

▪ تنمية الصناعات المحلية	▪ التحكم في الواردات	▪ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
▪ تشجيع الصادرات	▪ معالجة التضخم	

2-6-وسائل سياسة الصرف

1) تعديل سعر الصرف: هو خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ففي حالة التخفيض تزداد الصادرات نحو الخارج وتنخفض الواردات وهذا ما يشجع قيام الصناعات المحلية وتنميتها وفي حالة رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية تصبح أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي إلى زيادتها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية أي التقليل من حدة التضخم.

2) استخدام احتياطات الصرف: يقصد باحتياطات الصرف في بلد ما بأنها مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية والتي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الأجنبية الموجودة بحوزتها الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من سعر صرف العملة الوطنية.– أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب، تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف عارضة بيع العملة الوطنية مقابل الحصول على العملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض من سعر صرف العملة الوطنية.

3) مراقبة الصرف: مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الأجنبي بغية الحد من خروج رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وضعية تقويمية

الوضعية: (بكالوريا 2018 م 1.ج2 –بتصرف): مؤسسة أسامة وشركاؤه تستورد القماش كمادة أولية لصناعة الألبسة الجاهزة تسوق جزءا من منتجاتها للسوق المحلية وجزء يصدر إلى دول الجوار.

- أراد "أسامة" إبرام صفقة مع متعامل أجنبي، كلف رئيس قيم المحاسبة و المالية بالإشراف على تمويل عملية استيراد مواد أولية، هذا الأخير تحصل على تعهد من البنك الخارجي الجزائري بتسديد 285600 أورو مقابل العملية.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء على ما درست اجب على ما يلي:

1) يجسد التعهد الذي منحه البنك الخارجي الجزائري إلى مؤسسة "أسامة وشركاؤه" صورة من صور الائتمان. حددها مع التعريف.
2) إذا علمت أن سعر صرف 1 أورو = 136.25 دج. ماهي قيمة المواد الأولية بالدينار الجزائري؟
3) في الوضعية تم الإشارة إلى نوعين من أنواع السوق. عرفهما.

حل الوضعية

1) تحديد صورة الائتمان: الاعتماد المستندي.
   - ❖ تعريفه: هو تعهد من المصرف بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي في حال قيام هذا الأخير بالتجهيز الفعلي للسلع.
2) قيمة المواد المستوردة بالدينار الجزائري: 285600 × 136.25 = 38913000 دج.
3) أشكال السوق في الوضعية:
   - سوق السلع والخدمات: هو المكان الذي يلتقي فيه عارضو السلع والخدمات (المواد الأولية) مع طالبيها.
   - الفضاء الذي يتم فيه تبادل مختلف العملات الأجنبية.

Enseignant: Moussa Riahi
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1- تعريف البطالة

أ) تعريف البطالة: هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تتمثل في تعطل العمال عن العمل كليا أو جزئيا أو عدم توفر مناصب الشغل للأشخاص القادرين عليه والراغبين فيه.

ب) تعريف البطال: حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطال هو كل شخص يقدر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.

❖ من التعريف نستنتج أن هناك صفات يجب أن تتوفر في الفرد حتى يعتبر بطالا وهي:

- هي القدرة على العمل، الرغبة في العمل، البحث عن العمل، يقبل العمل عند مستوى الأجر السائد، لم يجد العمل الملائم.

2- أسباب البطالة

- عدم التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي.
- نقص الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- حالة الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى تسريح العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة
- التطور التكنولوجي يؤدي إلى إحلال الآلة محل الإنسان
- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمارات.

3- أنواع البطالة

أ) البطالة الدورية: هي البطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية الظرفية حيث يمر النشاط الاقتصادي بفترات صعود وهبوط بصفة دورية تسمى فترة الصعود بمرحلة الانتعاش (الرواج) التي فيها يزداد الطلب على اليد العاملة، وتسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد) التي فيها يتم التخلي عن اليد العاملة، ويطلق على المرحلتين معا مصطلح الدورة الاقتصادية.

ب) البطالة الاحتكاكية: تظهر خلال فترة تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة ويعود ذلك إلى نقص المعلومات المتعلقة بعرض العمل والطلب عليه خلال نفس الفترة وكلما توفرت هذه المعلومات ينقص مستوى هذا النوع من البطالة.

ج) البطالة الهيكلية: تظهر نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والتي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات وخبرات الباحثين عن العمل، وقد ترجع إلي التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات أو التغير الهيكلي في سوق العمل أو التغير في التكنولوجيا المستخدمة.

د) البطالة الفنية (التقنية): تظهر نتيجة لتعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية

هـ) البطالة الجزئية: في بعض الأحيان تقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الإنتاج فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقابل تخفيض نسبة من الأجر.

4- آثار البطالة

أ) الآثار الاقتصادية:

❖ ضعف الإنتاج: تسريح عدد من العمال في المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج

❖ ضعف الاستهلاك: البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطالين (كلما زادت البطالة

ب) الآثار الاجتماعية:

❖ تفشي الآفات الاجتماعية: تكون البطالة سببا أساسيا لبعض الآفات الاجتماعية مثل السرقة والتسول، الانحلال الخلقي

❖ الهجرة: تعزز البطالة ظاهرة الهجرة وخاصة فئة الشباب.

ج) الآثار السياسية:

❖ عدم الاستقرار السياسي والأمني: بسبب ظهور الاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين الأوضاع

5- إجراءات التخفيف من البطالة

- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم منح للبطالين.
- تخفيض ساعات العمل وتشجيع التقاعد المسبق.
- تحسين منظومة التكوين المهني وإصلاحه ليستجيب لمتطلبات الشغل الجديدة
- منح الشباب البطال قروضًا مصّغرة من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة.

وضعية تقويمية

❖ فيصل شاب متحصل على شهادة ماستر منذ سنة 2018 بحث كثيرا عن العمل ولكن دون جدوى حيث دفع الكثير من الملفات في الشركات ولكن لم يتصل به احد، مما دفع به إلى العمل كعامل يومي.

❖ بعد الطلب الكثير على منتجات لشركة "مارتون" لصناعة التونة دفع بها إلى زيادة العمال في المصنع والتي قد سبق أن وضع فيها فيصل ملفه مما دفع بالشركة للاتصال بفيصل للعمل فيه.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء على ما درست اجب على ما يلي:

1) ماهي الظاهرة الاقتصادية التي تتحدث عنها الوضعية عرفها.
2) ما نوع الظاهرة التي يعاني منها نذير اشرحها وبين أسابها.
3) ماهي الحالة التي تمر بها شركة "مارتون" اشرحها.
4) ماهي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني.

حل الوضعية

1) الظاهرة الاقتصادية التي تتحدث عنها الوضعية هي: البطالة (مع التعريف)

2) نوع الظاهرة التي يعاني منها نذير: هي بطالة هيكلية ناتجة عن عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلاته

❖ فالبطالة الهيكلية هي "تلك البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق".

3) الحالة التي تمر بها شركة مارتون: هي حالة الرواج الاقتصادي

❖ الرواج الاقتصادي: هو إحدى مراحل الدورة الاقتصادية ويتميز بتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع وتزايد حجم الدخل والعمالة (انخفاض البطالة) مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات وأرباح الشركات.

عف الإنتاج + ضعف الاستهلاك(مع الشرح)

Ensoignant Moussa Riahi
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1- تعريف التضخم

يعرف التضخم بأنه:"حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض".

❖ العناصر المكونة لظاهرة التضخم:

- وجود ارتفاع مستمر للأسعار (ليس مؤقت)
- أن يكون الارتفاع ذاتيا، بمعنى أن لا يكون نتيجة ظروف طارئة (الكوارث الطبيعية).
- وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي (الطلب على السلع والخدمات أكبر مما هو معروض منها).

2- أنواع التضخم

أ) التضخم الظاهر(الطليق): هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع مختلف المداخيل وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة.

ب) التضخم المكبوت: هو تضخم خفي وتكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات بصفة إدارية الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء بعض السلع وظهور ما يسمى بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع مفقودة مرتفعة الثمن

ج) التضخم الكامن: هو الذي يظهر عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي، ويحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد، فلا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية، وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب.

د) التضخم الجامح: هو اخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني، ويتميز بارتفاع معدلاته وتصاحبه سرعة في تداول النقود في السوق، وفي هذه الحالة يتم طبع الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد، فتتزايد الأسعار ارتفاعا بصورة مذهلة مما يؤدي إلى انخفاض مستمر في قيمة العملة الوطنية.

هـ) التضخم الزاحف: هو الذي يتميز بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة، وهو أقل خطورة على الاقتصاد الوطني.

3- أسباب التضخم

- تضخم ناشئ عن التكاليف: بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أو الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية (الأجور) وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- تضخم ناشئ عن الطلب: بسبب زيادة حجم الطلب الكلي مع الثبات في عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار
- تضخم ناشئ عن زيادة الإصدار النقدي: إن الإفراط في إصدار النقود يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وحجم السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

4- آثار التضخم

أ) الآثار الاقتصادية:

- إنخفاض قيمة العملة: (انخفاض القدرة الشرائية للنقود).
- إنخفاض معدل الفائدة: لأن عرض النقود يكون من الطلب عليها.
- إنخفاض الادخار وانخفاض الاستهلاك: وذلك بسبب فقد النقود لإحدى وظائفها الأساسية وهي فارتفاع الأسعار وانخفاض سعر الفائدة والخوف من المستقبل كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار وتخفيض الميل للاستهلاك.
- إنخفاض الإنتاج: بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة حيث يقل الطلب على السلع المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تخفيض حجم الإنتاج.
- محدودية الاستثمارات: بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة والأجور بصفة خاصة، الأمر الذي يدي إلى قلة الاستثمارات

ب) الآثار الاجتماعية:

- إرتفاع نسبة البطالة: بسبب تقليل حجم الإنتاج من طرف المنتجون المحليون الأمر الذي يقابله تسريح عدد من عمال.
- إرتفاع معدل الفقر: بسبب البطالة والارتفاع المستمر للأسعار.
- انخفاض القدرة الشرائية لفئة الدخل الثابت والمحدود: هم أكثر المتضررين حتى ولو تغيرت أجورهم فإنها تتغير ببطء شديد.
- ظهور الآفات الاجتماعية: مثل الرشوة و الفساد الإداري والكسب غير المشروع.....الخ.

5- وسائل معالجة التضخم

أ) سياسة تجميد الأجور ومراقبة الأسعار: للحد من هذه الظاهرة تعمل الدولة مع مختلف النقابات وأرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة، كما تعمل أيضا على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء.

ب)مراقبة الإصدار النقدي: يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية لمواجهة التضخم تتمثل في مجموعة من الأدوات:

- رفع سعر إعادة الخصم: وهذا بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق
- سياسة السوق المفتوحة: وذلك في طريق بيع الأوراق المالية وهذا من اجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق.
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني: وهذا من اجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية.
- رفع سعر الفائدة: وهذا لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

ج) تحقيق التوازن في الميزانية العامة: في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة تقوم الدولة بما يلي:

- تخفيض الإنفاق الحكومي: وهذا من اجل تخفيف الطلب الكلي وأيضا تخفيف كمية النقود المتداولة
- زيادة الضرائب على السلع الكمالية: لان هذا يؤدي إلى تخفيف الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة من جهة وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى
- اللجوء إلى الدين العام: إن سحب كمية النقود الفائضة من السوق يؤدي إلى تخفيف الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة

وضعية تقويمية

مؤسسة "كليوباترا"متخصصة في صناعة السيراميك (البلاط) بالاعتماد على مادة "البورسلين" المستوردة بصفة خاصة من إسبانيا ونظرا للارتفاع المستمر في سعر المادة الأولية المستوردة الناتج عن تدهور سعر الصرف من جهة وارتفاع الرسوم الجمركية من جهة أخرى، قامت المؤسسة بتقليص حجم الإنتاج ونتيجة لذلك قررت الإدارة (المدير) تسريح 10 عمال من قسم الإنتاج.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء على ما درست اجب على ما يلي:

1) كيف تسمي ظاهرة الارتفاع المستمر لسعر المادة الأولية" البورسلين "؟ عرفها مبينا عناصرها.

ب المباشر لهذه الظاهرة مع الشرح.

الاقتصادي والأثر الاجتماعي لهذه الظاهرة مع الشرح.

Enseignant Moussa Ridha
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

حل الوضعية

1) تسمي ظاهرة الارتفاع المستمر لسعر المادة الأولية" البورسلين: بالتضخم.

- ❖ يعرف التضخم بأنه:"حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض".

2) السبب المباشر في هذه الحالة: هو تضخم ناشئ عن ارتفاع التكاليف في المؤسسات الاقتصادية.

- ❖ الشرح: بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية (سعر المادة الأولية المستوردة) وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع

3) استخراج الأثرين الاقتصادي والاجتماعي:

- ❖ الأثر الاقتصادي: هو انخفاض الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة
- ❖ الأثر الاجتماعي: هو ارتفاع نسبة البطالة:

Enseignant Moussa Ridha

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1- تعريف القيادة

القيادة : هي القدرة على تأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المنظمة، وحتى تكون هناك قيادة يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية:

أ) وجود قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية،

ب) وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه،

ج) وجود أفراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم.

2- أساليب القيادة

أ) القيادة الفردية: وهي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة، حيث يقوم باتخاذ قراراته دون استشارة مرؤوسيه.

ب) القيادة الديمقراطية: وهي تلك التي يشرك فيها القائد مرؤوسيه في اتخاذ القرارت، وذلك عن طريق الاستماع إلى أرائهم واقتراحاتهم وتشجيع الاتصال وتبادل المعلومات، مع إحتفاظه بالسلطة النهائية في اتخاذ بالقرارات.

ج) القيادة البيروقراطية: وهي تلك التي يحتكر فيها الإداريون السلطة (حكم الموظفين)، ويغلب على هذا الأسلوب من القيادة الرغبة الشديدة إلى الالتجاء إلى الطرق الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات، وكذلك البطء في اتخاذ القرارات.

د) القيادة التكنوقراطية: وهي تلك التي تسند فيها مهمة القيادة إلى الخبراء للاستفادة من خبراتهم، نظرا لامتلاكهم المعرفة أكثر من غيرهم، والتي تعتبر مفتاح الحلول في كثير من الأمور.

❖ الفرق بين القائد والمسير: هو أن المسير يتعامل مع الحاضر يوم بيوم، بينما القائد يتعامل معه الحاضر والمستقبل أي تكون لديه رؤية مستقبلية إبداعية للأشياء التي ترغب المنطمة في تحقيقها.

3- العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القائد

❖ المواصفات الشخصية للقائد: وهي تلعب دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة المتبع.

❖ عوامل تخص المرؤوسين: للأفراد تأثير كبير على طبيعة أسلوب المتبع، فمثلا عندما تكون فرق العمل غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج، أما إذا كانت المجوعة العمل متجانسة ذات خبرة فإن القيادة الديمقراطية هي الأفضل.

❖ عوامل البيئية: إن فاعلية القيادة تتطلب تطابق أسلوبها مع معطيات الحالات و ظروف المحيطة، حيث يلعب كل من المكان والزمان دورا هاما في تحديد طبيعة أسلوب القيادة.

4- الدافعية (التحفيز)

أ) تعريف الدافعية: هي تحفيز الأفراد وتشجيعهم لدفعهم للعمل أكثر وكسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة

ب) العوامل المؤثرة في الدافعية

❖ العوامل التنظيمية: وتتمثل في أوامر و التوجيهات التي تصدر من طرف القيادة اتجاه المرؤوسين والتي يجب أن تتصف بالدقة والوضوح. بحيث يجب أن تكون هذه الأوامر والتوجيهات ضمن منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون اعتراض أو مقاطعة.

❖ العوامل الاجتماعية: إن المرؤوس باعتبار فردا في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي في السكن والمدرسة، والعمل، أو بأي رابطة أخرى تولد الإحساس بالانتماء إلى الجماعة.

❖ العوامل النفسية: إن الأحاسيس والتوقعات والمخاوف تلعب دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد، لذا على القيادة أن تدرس ردود أفعال المرؤوسين المتوقعة اتجاه كل ما تريد توجيههم له من أوامر وتعليمات.

5- نظريات الحاجات الدافعية (التحفيزية)

أ) نظرية ذات العاملين: قام هرزبرغ (Herzberg) بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين اثنين، لذا سميت بنظرية ذات العاملين أطلق على العامل الأول عامل الصحة وعلى العامل الثاني عامل التحفيز.

❖ يقصد بعامل الصحة مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى رضا المرؤوسين ولكن لا يؤدي إلى تحفيزهم

❖ بينما عامل التحفيز هو مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالشكل الملائم تؤدي إلى تحفيز المرؤوسين وتزيد من دافعيتهم للعمل أكثر.

ب) نظرية تدرج الحاجات: قام ماسلو(Maslow) بتصنيف حاجات الإنسان إلى 05 أصناف: وقام بوضعها على شكل هرمي كما هو موضح في الشكل: مصنفة إلى خمسة أصناف مرتبة بالتدرج، فكلما تم إشباع صنف منها برز الصنف الذي يعلوها مباشرة. حيث إن الصنف الذي تم إشباعه يفقد مفعوله كحافز للسلوك، إلا الأصناف التي لم يتم إشباعها.

حاجات طبيعية (فيسولوجية)، حاجات الأمان، حاجات اجتماعية، الحاجة للتقدير، تحقيق الذات



وضعية تقويمية

المستثمر محمد علي مسير مؤسسة " فيرست سولار (First Solar) المتخصصة في تصنيع الألواح الشمسية من 80 ميغاواط أراد توسيع نشاطه من اجل إنتاج نوع جديد من الخلايا الشمسية (متعددة الوصل)، فاقترح الفكرة على العمال فرحبوا بها بشروط معينة أهمها تزويدهم بمنحة إضافية مقابل زيادة ساعات العمل، وبناء على ذلك قبل المسير بشروطهم وقرر تجسيد الفكرة على ارض الواقع.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء على ما درست اجب على ما يلي:

1) ماهو أسلوب القيادة الذي يتبعه المسير؟ عرفه.

2) كيف استطاع هذا المسير إقناع العمال مينا العوامل التي أثرت فيهم؟

حل الوضعية

1) تسمي أسلوب القيادة الذي اتبعه المسير: هو القيادة الديمقراطية (مع التعريف)

2) استطاع هذا المسير إقناع العمال: عن طريق الدافعية وذلك بتحفزهم وتشجيعهم بمنح إضافية.

❖ العوامل الدافعة والمؤثرة فيهم هي: (مع الشرح)

▪ العوامل التنظيمية	▪ العوامل الاجتماعية	العوامل النفسية

Ensaignant Moussa Ridha
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1- تعريف الإتصال

الإتصال: هو عملية مستمرة تتضمن قيام احد الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الأخر وهي مختلفة عن عملية الإعلام التي تقتصر على نقل المعلومات من جهة واحدة.

❖ يتوقف نجاح أي مؤسسة على مقدرة المسير على تفهم المرؤوسين وعلى مقدرة المرؤوسين على تفهم المسير، حيث أن المسير الناجح أن يكون ماهرا في الاتصال.

2- أشكال الإتصال

أولا: الاتصال الرسمي: هو الذي يتم عبر قنوات اتصال رسمية التي تحدده القواعد التي تحكم المؤسسة (له 3 اتجاهات)

أ) الاتصالات النازلة: هو الذي يتجه من المدراء (المسيرين) إلى مرؤوسيهم مثل الأوامر، القرارات والتعليمات، خطط العمل والسياسات.

ب) الاتصالات الصاعدة: يتجه من المرؤوسين إلى رؤسائهم مثلا تتعلق بالتقارير والإقتراحات والتوضيحات والرد والإجابات.

ج) الاتصالات الأفقية: يكون بين موظفي نفس المستوى الإداري الواحد مثل تنسيق الأنشطة وحل المشكلات وتبادل المعلومات

ثانيا: الاتصال غير رسمي: هو الذي يتم عبر قنوات غير رسمية، ويمكن إن يكون احد معوقات العمل داخل المنظمة مثل الإشاعات.

3- مكونات عملية الإتصال

❖ المرسل: شخص له المعلومات والأفكار يريد إرسالها إلى طرف أخر وهو المسؤول عن إعدادها وتوجيها.

❖ المستقبل: وهو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات والأفكار

❖ الرسالة: تحويل الأفكار والمعلومات إلى مجموعة من الرموز ذات معاني مشتركة بين المرسل والمستقبل لتحقيق هدف معين مثل الكلمات والحركات، الأصوات والحروف.

❖ قناة الاتصال: وهي وسيلة الاتصال أو الأداة التي تستعمل في نقل الرسالة سواء شفويا أو كتابيا والصوت والصورة.

❖ الاستجابة (الرد): بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة يقوم بالرد عليه و هنا يتحول المستقبل إلى مرسل أخر للرسالة الأخرى.

4- أغراض عملية الإتصال

✓ إصدار التعليمات والأوامر من خلال اتصال المسير بالمرؤوسين.

✓ ضمان وصول التعليمات للمعنيين بالشكل السليم وفي الوقت المناسب.

✓ متابعة تنفيذ التعليمات وعملية التقويم أي متابعة وصولها في جميع الاتجاهات المختلفة.

5- نجاح عملية الإتصال

حتى تكون ناجحة يجب أن تخلو من كل معوقات عملية الاتصال سواء تتعلق بالمرسل أو المستقبل أو بعملية الإرسال ذاتها.

معوقات عملية الاتصال

❖ المعوقات المتعلقة بالمرسل: قد يقع المرسل في عدة أخطاء عندها يريد الاتصال بالآخرين ففي بعض الأحيان يعتقد المرسل أن الآخرين يفهمون المعلومات كما يفهمها هو ويعتقد كذلك أن حالته الانفعالية وميوله وقيمه ومعتقداته لا تؤثر في شكل المعلومات والأفكار التي لديه.

❖ المعوقات المتعلقة بالمستقبل: يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل.

❖ المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال: ويتعلق الأمر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها أو في قناة الاتصال.

❖ الأخطاء المتعلقة بالرسالة: مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو أخطاء في الترجمة أو فقد جزء من محتويتها.

❖ الأخطاء المتعلقة بقناة الاتصال: الخطاء في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة أن تكون ملائمة لمحتوى الرسالة ولطبيعة الشخص المستقبل لها ولزمن الاتصال.

ملاحظة: وتجدر الإشارة إلى أن ما قيل عن المعوقات السابقة تنطبق على معوقات الاستجابة "الرد".

وضعية تقويمية

الوضعية: طلب السيد محمد مدير مؤسسة اقتصادية من رئيس مصلحة الإنتاج أن يقدم له تقريرا مكتوبا حول الوضعية الحالية والمستقبلية لتجهيزات الإنتاج، كما وعد برفع منحة المردودية الجماعية (PRC) لكل عمال المؤسسة لأجل بلوغ الهدف المسطر (زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة) وبعد فترة قدم رئيس مصلحة الإنتاج تقرير مكتوبا حول ذلك إلى مدير المؤسسة، وبعد استشارة رئيس مصلحة المالية أمر المدير بانطلاق مشروع رفع القدرة الإنتاجية.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء على ما درست اجب على ما يلي:

1) ما شكل الاتصال الذي قام به رئيس مصلحة الإنتاج؟ اشرحه وبين الغرض منه.

2) بين مكونات عمليـة الاتصال التي قام رئيس مصلحة الإنتاج.

حل الوضعية

1) شكل الاتصال الذي قام به رئيس مصلحة الإنتاج: رسمي صاعد.

❖ تعريفه: هو الذي يتجه من المرؤوسين إلى رؤسائهم ويتضمن عادة التقارير والاقتراحات والرد والإجابات.

❖ الغرض منه: إبلاغ المدير بوجود انحراف في قسم الإنتاج من اجل إصدار تعليمات للعمال بهدف إجراء عملية التقويم للانحراف الموجود في الإنتاج.

2) مكونات عملية الاتصال التي قام رئيس مصلحة المبيعات:

المرسل: رئيس المصلحة.	المستقبل: المدير.
الرسالة: عبارة عن تقرير حول تجهيزات الإنتاج في المؤسسة.	
قناة الاتصال: اتصال مكتوب	الاستجابة (الرد): انطلاق المشروع من قبل المدير.

Enseignant Moussa Rida
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1- تعريف الرقابة

هي عملية تقويم للنشاط الفعلي للمنظمة ومقارنته بالنشاط المخطط، لتحديد الانحرافات بهدف اتخاذ ما يلزم لمعالجة الانحرافات.

2- مراحل الرقابة

♦ المرحلة ❶ تحديد معايير الأداء (المعايير الرقابية): المقصود بالمعيار الرقابي هو رقم أو مقياس للجودة أو لمستوى الأداء تستخدمه المنظمة لقياس النتائج المحققة، قد يكون في شكل كمي أو وصفي ويكون محددا مسبقا. مثل كمية الإنتاج أو حجم المبيعات أو مستوى أداء الموظفين.

♦ المرحلة ❷ قياس الأداء (مقاييس المردودية): فيها يتم قياس الأداء الفعلي أي الأداء المنجز من طرف المنظمة مثل قياس كمية الإنتاج المنجزة.

♦ المرحلة ❸ مقارنة النتائج (المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط): المقارنة بين الأداء المنجز فعلا مع المعايير المحددة مسبقا وهنا نكون أمام ثلاث حالات.

- الحالة الأولى: عدم وجود انحرافات أي توافق بين الأداء الفعلي والمعياري.
- الحالة الثانية: وجود انحرافات موجبة أي أن الأداء المنجز يفوق المخطط وهذا يدل أن الأداء جيد.
- الحالة الثالثة: وجود انحرافات سالبة أي أن الأداء المنجز أقل من المخطط وهذا يدل أن الأداء سيئ.

♦ المرحلة ❹ تحليل أسباب الإنحرافات واتخاذ القرارت اللازمة (تقييم الفوارق): فيها يتم تحليل أسباب وجود الانحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة.

3- خصائص عملية الرقابة الفعالة:

- أن تكون المعلومات المقدمة بسيطة وخالية من التعقيد والأخطاء.
- أن تكون المعلومات المقدمة مفيدة ومفهومة وسهل الوصول إليها.
- يجب الإخطار عن الانحرافات في الوقت المناسب.
- السرعة في تداول المعلومات وانتقالها بين مختلف المستويات.
- أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت بعض الظروف.
- أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف.

4- أنواع الرقابة

أ) الرقابة المسبقة: يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في انجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة والغرض من ذلك هو العمل على تفادي وقوع المشاكل والعراقيل قبل حدوثها

ب) الرقابة أثناء التنفيذ (المتابعة): هذا النوع من الرقابة يتم أثناء مرحلة التنفيذ، أي انجاز مختلف أنشطة المؤسسة والهدف من وراء ذلك هو متابعة حسن التنفيذ للأنشطة والقيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث خطأ أي خلل

ت) الرقابة اللاحقة: يتم هذا النوع من الرقابة بعد الإنتهاء من مرحلة التنفيذ ويتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة ومقارنتها بما كان مخطط لها، والهدف من ذلك هو التأكد

5- أساليب الرقابة

5-1.الرقابة التقلـــــيدية

تتضمن الرقابة عن طريق النسب المختلفة

- الملاحظة الشخصية: لها أهمية في عملية الرقابة لا يمكن تجاهلها وهي تتم من طرف المشرفين المباشرين.
- نقطة التعادل: تعتبر نقطة التعادل عن حجم المبيعات الذي تكون عنده الإيرادات الكلية متساوية مع التكاليف الكلية .
- الميزانية التقديرية: هي التعبير الرقمي أو الكمي عن الأهداف والنتائج المتوقعة للمؤسسة.
- التقارير : حتى تكون التقارير أكثر فعالية يجب أن تكتب بدقة ووضوح يقوم بكتابها موظفون متخصصون في الرقابة
- النسب المالية :تستخدم النسب المالية في قياس الأداء والمراقبة في المؤسسة ومن أهم هذه النسب: النسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية.

5-2.الرقابة المتخصصة

الرقابة المتخصصة نابعة من طرق بحوث العمليات ويمكن استخدام مراقبة الكميات أو النوعية أو الزمن. أو التي تعتمد في أساليبها على استخدام طرق "بحوث العمليات" مثل طريقة "بيرت".وطريقة "جانت".

وضعية تقويمية

الوضعية: الجدول التالي يبين النشاط المتوقع والنشاط الفعلي لمؤسسة «القدس" لسنة 2018

البيان	النشاط المخطط	النشاط الفعلي	الانحراف وإشارته
رقم الأعمال (المبيعات)	1.360.000	1.600.000	؟؟؟
تكاليف الإنتاج	40 % من رقم الأعمال	50 % من رقم الأعمال	؟؟؟

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء على ما درست اجب على ما يلي:

1) أكمل الجدول أعلاه؟
2) حدد الغرض من هذا الجدول ثم عرف الوظيفة المرتبطة به؟
3) عرف المعيار الرقابي
4) بين العمل الذي سيقوم به المسؤول الرقابي من خلال المعطيات أعلاه؟

حل الوضعية

إكمال الجدول: ملاحظة: بالنسبة لرقم الأعمال تعتبر أي زيادة فرقا موجبا، إما ارتفاع التكاليف أو زيادة نسبتها فتعتبر فرقا سالبا

البيان	النشاط المخطط	النشاط الفعلي	الانحراف وإشارته
رقم الأعمال (المبيعات)	1.360.000	1.600.000	240.000 موجب
تكاليف الإنتاج	40 % من رقم الأعمال	50 % من رقم الأعمال	10% سالب

1) الغرض من الجدول: هو القيام بعملية المقارنة بين النشاط الفعلي والنشاط المخطط حيث تُستخدم لقياس كفاءة الخُطط المُطبقة وطُرق تنفيذها في المؤسسة أي القيام بعملية الرقابة.

❖ تعريف وظيفة الرقابة: عملية تقييم النشاط الفعلي للمنظمة ومقارنته مع النشاط المخطط ومن ثم تحديد الانحرافات بهدف اتخاذ ما يلزم لمعالجتها.

2) تعريف المعيار الرقابي: هو رقم مقياس للجودة أو المستوى الأداء تستخدمه المنظمة لقياس لنتائج المحققة.

مسؤول الرقابي هو: مراحل عملية الرقابة مع الشرح

Enseignant Moussa Ridha
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

1-تعريف وظيفة التمويل

هي النشاط الذي يسمح للمؤسسة الاحتفاظ بشكل دائم بأموال كافية تجعلها قادرة على مقابلة التزاماتها عند حلول مواعيدها، أي الحصول على الاحتياجات المالية من مختلف المصادر.

2-المهام الأساسية لوظيفة التمويل

2-1.تحديد احتياجات المؤسسة لرؤوس الأموال: تقوم المؤسسة بعمليات متعلقة بالإستغلال وأخرى متعلقة بالاستثمار وكلها تحتاج إلى رؤوس أموال لتمويلها، فعمليات الإستغلال التي تشمل احتياجات المؤسسة من المواد أو البضائع، اليد العاملة، أما عمليات الاستثمار تشمل ثالثة أنواع من الاستثمارات: الاستثمارات المادية: آلات، المباني...الخ، الاستثمارات غير المادية: براءات الاختراع، حقوق النشر والتأليف...الخ، الاستثمارات المالية: الأوراق المالية (سندات، أسهم ، قروض ...الخ

2-2.إعداد برنامج التمويل: أن برنامج التمويل للمؤسسة يجب أن يتضمن العناصر التالية:

- تحديد المبالغ اللازمة لتمويل كل عملية
- تحديد تاريخ المشروع في انجاز العملية.
- تحديد مدة انجاز العملية.
- تحديد مصادر التمويل المناسب لكل عملية

2-3.تنظيم الخزينة: وهو يرتكز على توقعات الإيرادات والنفقات: أي تحديد المؤسسة لنفقاتها ثم بحثها عن الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات.و يتم ذلك شهريا أو أسبوعيا.

2-4.تسيير رؤوس الأموال المتاحة: تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن الدائم بين رؤوس الأموال المتاحة وبين استخداماتها. فالاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة اكبر مما هو مطلوب يؤدي تجميد جزء من رؤوس الأموال المتاحة للمؤسسة مما يحرمها من إمكانية تحقيق ربح إضافي. أما في هذه حالة الاحتفاظ بمبالغ مالية سائلة اقل مما هو مطلوب فان ذلك يؤدي إلى عرقلة أو توقف بعض أنشطة المؤسسة مما يعرضها إلى الإخلال بالتزاماتها اتجاه الغير.

3- مصادر تمويل المؤسسة

3-1. التمويل الذاتي

التمويل الذاتي: يقصد به استخدام الموارد المالية الذاتية (الداخلية) للمؤسسة من أجل تمويل مختلف عملياتها. وهذه الموارد تعود ملكيتها للمؤسسة وهي تتكون من:

أ. الاحتياطات: هي جزء تقتطعه المؤسسة من الأرباح غير الموزعة.

ب. المؤونات: هي عبارة عن مبالغ تضعها المؤسسة في حساب بهدف مجابهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع في المستقبل.

ج. الاهتلاكات: وهي عبارة عن أقساط سنوية تخصصها المؤسسة بهدف تعويض ما أهتلك من أصول ثابتة، وذلك من أجل المحافظة على نفس الطاقة الإنتاجية الحالية.

- وللتمويل الذاتي فوائد نذكر منها: مصدر دوري منتظم، مصدر للأموال الخاصة، مصدر للحفاظ على الإستقلالية المالية.

يمكن حساب التمويل الذاتي وفق العالقة التالية: التمويل الذاتي = النتيجة غير الموزعة + مخصصات الاهتلاكا

3-2. التمويل الخارجي

التمويل الخارجي: يقصد به كل المبالغ التي تأتي من خارج المؤسسة بهدف تمويل مختلف عمليات المؤسسة، والتمويل الخارجي يشمل:

أ. زيادة رأس المال: يقصد به زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق طرح أسهم جديدة للبيع في حالة شركات الأموال، أما حالة شركات الأشخاص فتكون زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق زيادة حصص الشركاء أو إدخال شركاء جدد.

ب. القروض: بمختلف آجالها " القصيرة، المتوسطة، الطويلة"

ج. الإعانات: هي مبالغ تتلقاها المؤسسة من الدولة ولا تقوم بإرجاعها، كالتشجيع على إنتاج منتج معين.

ب- عمليات تمويل المؤسسة الاقتصادية

4-1.التمويل قصير المدى (الأجل): تلجأ المؤسسة للتمويل قصير الأجل من أجل تمويل العمليات الجارية مثل العمليات التجارية وعمليات الاستغلال، ويمكن التمييز بين صنفين من التمويل قصير الأجل:

- الائتمان المصرفي: يعتبر أهم مصدر للتمويل قصير الأجل، ويتمثل في قروض قصيرة الأجل تقترض من التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات مقابل فوائد
- الائتمان التجاري: وهو ائتمان ينشأ عندما تقوم المؤسسة بشراء مواد ولوازم أو بضائع على الحساب "الدفع المؤجل".

4-1.التمويل المتوسط وطويل المدى (عمليات الاستثمار): تلجأ المؤسسة إليه من أجل تمويل مختلف عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسة مثل اقتناء الآلات والتجهيزات ... يمكن لهذا النوع من التمويل أن يتم عن طريق السندات والقروض متوسطة وطويلة الأجل.

وضعية تقويمية

الوضعية: تسهر المؤسسة الاقتصادية على تسيير مواردها بالشكل الذي يسمح بتحقيق أفضل النتائج، ومن بين أهم الموارد الواجب تسييرها نجد الموارد المالية من خلال وظيفة التمويل.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وعلى ضوء على ما درست اجب على ما يلي:

1) عرف وظيفة التمويل.
2) اذكر مهام هذه الوظيفة في المؤسسة الاقتصادية.
3) عرف التمويل الذاتي واذكر مكوناته.

Enseignant: Moussa Riadha
قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM